

أصول المذهب الحنفي

الدكتور محمود أحمد عبد الله

لم يعرف تاريخ الفقه الاسلامي رجلا كثر مادحوه وناقدهوه كابي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه ، فقد كثرت الالبسنة في قدحه كما ألف العديد من الكتب في مدحه وذلك لأنه كان فقيها مستقلا قد سلك في تفكيره مسلكا استقل به وتعمق فيه فكان لا بد أن يجد الموافق المعبج والمخالف المخذ ، والحقيقة أن أبا حنيفة كان اماما في الفقه دون منازع شهد له شيوخه وأقرانه وتلاميذه بسعة الاطلاع وخفة الذكاء وحضور البديهة وعنى البحث وجودة التعليل وتدقيق النظر والبراعة في القياس .

قال فيه معاصره الفضيل بن عياض الذي عرف بورعه ، كان أبو حنيفة رجلا فقيها معروفا بالفقه ، واسع المال ، معروفا بالأفضال على كل من يطيف به ، صبورا على تعلم العلم بالليل والنهار ، حسن الليل ، كثير الصمت ، قليل الكلام ، حتى ترد مسألة في حلال أو حرام فكان يحسن أنه يدل على الحق هاربا من مال السلطان ، (١) .

وقال فيه الامام الشافعي رضي الله عنه ، الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة ، .

وقال فيه جعفر بن الزبيع ، ائمت على أبي حنيفة خمس سنين فما رأيت أطول صمتا منه فإذا سئل عن شيء من الفقه تفتح وسال كالزادى وسمعت له دويا وجهارة بالكلام ، (٢) .

(١) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٤٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٤٠ .

وفى بحثنا هذا رأيت أن ألقى بمض الضوء على الأصول التي أسس أبو حنيفة رضى الله عنه عليها مذهبه مستقيماً بالله فبینه يستمد العون والتوفيق .

أصول المذهب :

لم يؤثر عن أبي حنيفة قواعد تفصيلية فى الاستنباط ولكن قد أثرت عنه قواعد عامة للاستدلال وحتى نستطيع حصر هذه القواعد سوف نذكر بعض النصوص الماثورة عن علم أبي حنيفة (١) .

قال أبو حنيفة « أخذ بكتاب الله ، فإن لم أجد فى كتاب الله فبسنة رسول الله ، فإن لم أجد فى كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول الصحابة ، أخذ بقول من شئت منهم وادع من شئت منهم ولا أخرج من قولهم الى قول غيرهم ، فإذا انتهى الأمر الى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سبيرين وعطاء وسعيد بن المسيب فى أن اجتهد كما اجتهدوا (٢) وروى عنه أيضاً قوله « أنا نعمل أو لا بكتاب الله ثم بسنة رسول الله ثم بأحاديث أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم » .

وجاء فى مناقب أبى حنيفة للموفق المكي ما نصه « وكلام أبى حنيفة أخذ بالثقة وفرار من القبح والنظر فى معاملات الناس ، وما استقاموا عليه ووصلح عليه أمورهم ، يمضى الأمور على القياس فإذا قبح القياس يمضيها على الاستحسان مادام يمضى له ، فإذا لم يمض رجع الى ما يتعامل المسلمون به ، وكان يوصل الحديث المعروف الذى قد أجمع عليه ثم يقيس عليه مادام القياس سائفاً ، ثم يرجع الى الاستحسان أيهما كان أوفق رجع إليه » . قال سهل : هذا علم أبى حنيفة رحمه الله ، علم العامة (٣) .

(١) انظر أبو حنيفة للشيوخ محمد أبو زهرة ص ٢٢٨ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٦٨ .

(٣) مناقب ج ١ ص ٨٢ .

وجاء فيه أيضا : كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أصحابه وكان عارفا بحديث أهل الكوفة ، شديد الاتباع لما كان عليه ببلده ، (١) .

من هذه النصوص السابقة نأخذ أن الأدلة التي أقام عليها أبو حنيفة استنباطه الفقهي سبعة : الكتاب ، والسنة ، وأقوال الصحابة ، والاجماع والقياس ، والاستحسان ، والعرف .

- الكتاب -

اتفق جمهور الفقهاء ومعهم الحنفية على أن القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر الأحكام الشرعية لأن الكتاب هو عمود أصل هذه الشريعة وينبوعها يقول البزدوى « وأصل الشرع الكتاب والسنة فلا يحل لأحد أن يقصر في هذا الأصل (٢) » . ويمتاز مذهب الحنفية باطلاقهم عموميات القرآن فلم يخصوها الا بما هو في مرتبتها في السنة فخاص القرآن قطعى في دلالة لا يحتاج الى بيان ولا يحتمل بيانا وراءه وكل تغيير في حكمه بنص آخر هو نسخ له ولا بد أن يكون الناسخ في قوة المنسوخ من حيث الثبوت وقد كانت لهم تفريعات كثيرة على هذا منها اشتراط الطمأنينة في الركوع فأبو حنيفة رضى الله عنه لا يشترطها لصحة الصلاة وأبو يوسف والشافعي يشترطانها ووجه ذلك عنده قوله تعالى « اركعوا واسجدوا » والركوع اسم للانحناء والميلان عن الاستواء ودلالته في ذلك من دلالة لخاص فهي قطعية فيها . فلا تحتمل البيان وراءها ، وكل رواية فيها تقييد الميلان عن الاستواء نسخ لا بيان ولا تنسخ آية بحديث آحاد وهو قول

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ٨٩

(٢) كشف الأسرار للبزدوى ج ١ ص ٣٠

النبي صلى الله عليه وسلم للإيراني الذي لم يطعن في ركوعه ، قم فصل
فانك تعلم تصل ،

وعام القرآن كذلك عند الحنفية قطعى الدلالة والثبوت فلا يخصصه
حديث آحاد . وقد ارجع الشيخ أبو زهرة ذلك الى الاختلاف في المنهج بين
فقهائ أهل الراى وفقهائ أهل الأثر فان الأولين قللة الأحدثاى الصحيحة
عندهم وكثرة الكذب على رسول الله حيث متنازع الأهواء ، والغفليب جانب
الاحتياط فى قبول الأحاديث حتى لا يكونوا ممن كذب على رسول الله
أطلقوا عموميات القرآن ولم يخصصوها الا بما هو فى مرتبتها فى السنة
أو كان حديثا مشهورا قد تلقاه العلماء بالقبول ، وليس من ينكره (١) .

- السنة -

الأصل الثانى الذى اعتمد عليه أبو حنيفة فى استنباطه - السنة
النبوية - فهى تلى الكتاب فى مرتبته .

وقد اشترط فى العمل بالسنة شروطا قصد بها التأكد من صحة
نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدورها عنه فاشترط أن يكون
الحديث قد اشتهر بين الثقات من العلماء بالسيين ، والا يكون راوى
الحديث قد عمل أو تصرف أو أفنى بما يخالفه ، والا يكون فى المسائل
التي تعم الأمة ويتكرر وقوعها كثيرا .

ولذا فالحديث المتواتر حجة لا ريب فيه عنده فلم يعرف أنه أنكر
خبرا علم بتواتره ، والحديث المشهور فى مرتبة قريبة من اليقين حتى
أنه يصل الى درجة تخصيص القرآن الكريم والزيادة به على أحكامه ،

(١) انظر أبو حنيفة للإمام محمد أبو زهرة ص ٢٥٩ .

وحديث الآحاد كان أول الفقهاء قبولاً له يحتج به ويعدل آراءه على مقتضاه ، ولم يترك العمل به إلا إذا خالف القواعد المقررة عنده لقبوله ، وبهذا بالأحوط ، وقد أشار إلى هذا الحافظ محمد بن يوسف الصنالحى صاحب السيرة الشامية الكبرى بعد ذكره للقواعد التى عمل بمقتضاها الإمام الأعظم بقوله :

« فبمقتضى هذه القواعد ترك الإمام أبو حنيفة رحمه الله العمل بأحاديث كثيرة من الآحاد ، وأبى الله سبحانه وتعالى إلا عصمته مما قال فيه أعداؤه وتزايده عما نسبوه إليه ، والعق أنه لم يخالف للأحاديث عنادا بل خالفها اجتهدا لحجج واضحة ، ودلائل صالحة ، وله بتقدير الخطأ أجر وبتقدير الإصابتة أجران ، والطاعنون عليه أما حساداً أو جهالاً بمواقع الاجتهاد ، »

تقديمه السنة على القياس :

وقد زعم البعض أن أبا حنيفة يقيم القياس على السنة وهذا زعم باطل يدفعه رضى الله عنه بقوله « كتب والله ولفتى علينا من يقول : إنما نقيم القياس على النص وهل يحتاج بعد للنص إلى قياس » (١) .

بل لقد صرح رضى الله عنه بأنه كان لا يقيس إلا عند الضرورة الشديدة (٢) . ويقول ابن القيم فى ذلك .

وأصحاب أبى حنيفة مجمعون على أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأى وعلى ذلك بنى مذهبه فقدم حديث الفقهة مع ضعفه على

(١) الميزان للشعرانى ص ٥١ .

(٢) المرجع السابق .

القياس والرأى ، ويذكر ابن القيم عدة مسائل ثم يقول : وليس المراد بالحديث الضعيف فى اصطلاح السلف هو الضعيف فى اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرون حسنا قد يسميه المتقدمون ضعيفا (١) .

- أقوال الصحابة -

من المسائل التى كان أهل الحديث والرأى يميلون الى الأخذ بها - أقوال الصحابة - لأن الاتباع أولى من الابتداع ، ولأن الصحابة هم الذين نزل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهودهم ، ولابد أن يكونوا قد أخذوا جملة آرائهم عن رسول الله . ولأنهم كانوا يتورعون عن الفتيا قال : عبد الله بن المبارك : حدثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن ابن أبى لىلى قال : أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله فما كان منهم محدث الا ود أن أخاه كفاه الحديث ولا مفت الا ود أن أخاه كفاه الفتيا (٢) لذا نأثر بأرائهم أكثر الفقهاء ، وأبو حنيفة رحمه الله يؤكد لنا أنه لا يلجأ لأقوال الصحابة الا اذا لم يجد نصا فى الكتاب والسنة يدل على حكم القضية المعروضة ، وهو يتخير من أقوال الصحابة ما يراه أقرب الى الكتاب والسنة ولا يخرج عن قولهم الى قول غيرهم .

وخلاصة القول : ان أبا حنيفة رضى الله عنه كان يتبع قول الصحابى ، وإن بعض المخرجين فى مذهبه ذهب الى أنه كان يرجح الرأى على قول الصحابى معتمدا على بعض الفروع ، ولكننا رجحنا الأخذ بنص قوله ، لأن قوله هو المعتمد فى بيان مسلكه ، ولأنه هو الذى تؤيده الفروع المختلفة ،

(١) انظر اعلام الموقعين ج ١ ص ٧٧

(٢) انظر اعلام الموقعين ج ١ ص ٣٤

وهو الذى يتفق مع ورعه وتقواه ، وتقدير للسلف الصالح واتباعه لأقوالهم (١) .

الاجماع

الأصل الرابع الذى اعتمد عليه أبو حنيفة فى استنباطه للأحكام - الاجماع - والاجماع كما عرفه جمهور العلماء هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فى عصر على حكم شرعى (٢) ، وقد قرر رواة تاريخ أبى حنيفة وعلماء المذهب الحنفى أن أبى حنيفة وأصحابه كانوا يأخذون بالاجماع بنوعية - القول والسكوتى - فقد جاء فى المناقب للمكلى : « كان أبو حنيفة شديد الاتباع لما كان عليه الناس ببلده » (٣) .

وقال سهل بن مزاحم « كلام أبى حنيفة أخذ بالثقة وفرار من القبح ، والنظر فى معاملات الناس ، وما استقاموا عليه ، وصلى عليه أمورهم » (٤) . فهاتان الروايتان عن معاصرين له تثبت أن أبى حنيفة كان يتبع ما يجمع عليه فقهاء بلده ، وكان يسير عند علم النص على ما عليه تعامل الناس ، وهذا يثبت بلا ريب أنه كان بالأولى يأخذ باجماع المجتهدين عامة . فمن يكون شديد الاتباع لفقهاء بلده . أخرى أن يكون شديد الاتباع لما يجمع عليه العلماء .

وقد نسب علماء الأصول فى المذهب الحنفى الى أبى حنيفة وأصحابه تفصيلات فى الاجماع منها . أهلية من ينعقد منهم الاجماع ، شروط الاجماع ويذكرون اختلاف أبى حنيفة وأصحابه فى شرط من شروط الاجماع وهو

(١) أبو حنيفة للإمام محمد أبو زهرة ص ٣١٣ .

(٢) التلويح على التوضيح ج ٢ ص ٤١ .

(٣) المناقب ج ١ ص ٨٩ .

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٨٢ .

كون الأمر المجتهد فيه ، كما نفيه اجتهد وخلاف من السلف ، فيقولون
إن محمداً رضى الله عنه لا يشترط شيئاً فى هذا فينقصد الاجماع ولو كان
الأمر المجمع عليه موضع اجتهد واختلاف بين الصحابة ، ويكون الاجماع
حجة ملزمة ، وذكر الكرخى أنا أبا حنيفة يشترط لحجية الاجماع أن
لا يكون الإجماع المجمع عليه كافياً موضع اختلاف بين الصحابة ، وإن ما أثر
فيه خلاف لا يكون الاجماع فيه حجة .

ولقد ذكر علماء الأصول فى المذهب الحنفى أن الاجماع حجة قطعية
وقال بعض العلماء إنه حجة ظنية .

وقد جعل فخر الاسلام فى كتابه كشف الأسرار أن الاجماع ثلاث
مراتب : أعلاها اجماع الصحابة وجعله كالحديث المتواتر ثم اجماع من
بعدهم فى فصل غير مجتهد فيه وفى هذه الحالة يكون كالخبر المشهور ،
ثم الاجماع فى فصل مجتهد فيه وفى هذه الحال يكون كخبر الآحاد يعتبر
ظنياً فقط ، وهذا كله إذا نقل خبر الاجماع بطريق التواتر ، أما إذا نقل
بطريق الآحاد فإنه لا يوجب يقيناً (١) .

ويقول فخر الاسلام البزدوى « من انكر الاجماع فقد أبطل دينه ،
لأن مدار أصول الدين كلها ومرجعها الى اجماع المسلمين » (٢) .

- القياس -

حيث تضمنت دائرة الأخذ بالحديث كان التوسع فى الأخذ بالقياس
وهكذا كان أبو حنيفة رحمه الله إذا لم يجد نصاً فى كتاب الله تعالى ولا سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا فتوى صحابى ، اجتهد واتجه الى
الرأى فمن أبى الصباح قال : كان أبو حنيفة إذا وردت عليه مسألة فيها

(١) انظر كشف ج ٣ ص ٢٦١ .

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٦٥ .

حديث صحيح اتبعه ، وإن لم يكن فيها حديث صحيح اتبع أقوال أصحابه
والا قاس فأحسن القياس .

والقياس الذى تكلم عنه أبو حنيفة عرفه بقوله « أنا نأخذ أولا بكتاب
الله ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة ونعمل بما يتفقون عليه ، فإن اختلفوا
قسنا حكما على حكم بجامع العلة بين المسببات حتى يتضح المنطق » .
ويرجع العلماء أكثر أبى حنيفة للأقيسة لما يأتى :

أولا : مسلكه فى فهم النصوص فقد كان رحمه الله لا يكتفى بمعرفة
ما ندل عليه من أحكام بل كان يتعرف ما ترمى الى عبارة النص وإشارته ،
وما يدل عليه اللفظ بمقتضاه ، والأسباب الباعثة حتى كان أبو حنيفة
بهذا أمام القياس وخير من يفسر الأحاديث .

ثانيا : قلة الحديث فى العراق جعلت الفقهاء يكتفون من الراى
ويرون أن الراى خير لهم من أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
أو يتحدثوا بما عساه أن يقله .

وقد قسم أبو حنيفة النصوص الى قسمين :

نصوص تعبدية لا يبحث فيها عن علل الأحكام كالنصوص التى تثبت
التيمم ومناكب الحج ، وما شابه ذلك مما تكون شريعتها للتبديد ، فهذه
لا يجرى فيها للقياس .

نصوص يبحث فيها عن العلل التى كانت فيها ، وثبت بسببها ما ثبت
من أحكام ، فهذه النصوص يفرع عليها الفروع ويرد اليها ما يرد من
قضايا لم يرد فيها نص ويحكم بمقتضاها .

« الاستحسان »

يعتبر الاستحسان من أصول الأدلة فى مذهب أبى حنيفة رحمه الله .

وقد أثار أبو حنيفة من الإبتحسان حتى قال فيه صاحبه محمد بن الحسن
« إن أصحابه كانوا ينازعونه المقياس ، فإذا قال استحسن لم يلحق به
أحد ، ولقد كان يقيس ما استقام له القياس ولم يقبح فإذا قبح
القياس استحسن ، ولاحظ تعامل الناس » .

وكان أثار أبي حنيفة من الاستحسان مثار طعن الذين ينتقصون
قدره ويبخسونه حظه من الفقه والتقى ، فانهم لم يجدوا في القياس
ما يعتبر خروجاً على النصوص من كل الوجوه ، لأنه حمل على النص ،
ووجدوا في الاستحسان ذلك إذا لم يتم على النص .

قال صاحب كشف الأسرار في تعقيبه على باب الاستحسان

« اعلم أن بعض القادحين في المسلمين طعن على أبي حنيفة وأصحابه
رضي الله عنهم في تركهم القياس بالاستحسان وقال : حجج الشرع الكتاب
والسنة . والاجماع . والقياس ، والاستحسان قسم خاص لم يعرفه أحد
من حملة الشرع سوى أبي حنيفة وأصحابه لأنه من دلائل الشرع ، ولم
يقم عليه دليل ، بل هو قول بالتشهي ، فكان ترك القياس به تركاً للحجة ،
لاتباع الهوى ، أو شهوة نفس ، فكان باطلاً . هم أن القياس الذي تركوه
بالاستحسان إن كان حجة شرعية فالحجة الشرعية حق وماذا بعد الحق إلا
الضلال ، وإن كان باطلاً فالباطل واجب المتروك ، ومما لا يشتغل بذكره ،
وانهم قد ذكروا في بعض المواضع ، أنا نأخذ بالقياس ، ونترك الاستحسان
به ، فكيف يجوز الأخذ بالباطل والعمل به . وكل ذلك طعن من غير روية ،
وقدح من غير وقوف على المراد . فأبو حنيفة أجل قدراً وأشد ورعاً من أن
يقول في الدين بالتشهي ، أو يعمل بما استحسنه من غير دليل قام عليه
شرعاً . . فالشيخ رحمه الله عقد الباب لبيان المراد من هذا اللفظ والكشف
عن حقيقته دفعا لهذا الطعن » (١) .

ومن هذا الكلام يتبين لنا مدى النقد العنيف الذى وجه لأبى حنيفة رضى الله عنه لقوله بالاستحسان لأنه قول فى الدين عن هوى وخروجا على النص والقياس :

ونظرة واحدة لمعنى الاستحسان عند الحنفية يتبين لنا خطأ من اعتبر الاستحسان عندهم قولاً بالهوى وخروجاً على النص والقياس .
تعريف الاستحسان :

اختلف الفقهاء فى تعريف الاستحسان الذى كان يأخذ به أبو حنيفة ولكن أحسن التعاريف فى نظر الباحثين هو ما عرفه به أبو الحسن الكرخى

وهو « العدول فى مسألة عن مثل ما حكم به فى نظائرها الى خلافه لوجه أقوى يقتضى العدول عن الأول وذلك حيث دل دليل خاص على إخراج صورة ما دل عليه العام » (١) .

ومن هذا التعريف يتبين لنا أن الاستحسان الذى قال به أبو حنيفة كان لأمرين .

أولهما : أن يكون هناك قياسان أحدهما جلى ضعيف الأثر ويسمى قياسا ، والآخر خفى قوى الأثر ويسمى استحسانا .

ومن أمثلته تحالف البائع والمشتري اذا اختلفا فى مقدار الثمن ، قبل أن يقبض المشتري المبيع والبائع الثمن ، فان القياس كان يوجب أن يحلف المشتري على الزيادة التى يدعيها البائع فى الثمن ، اذ هما قد اتفقا على مقدار ، وهو الذى يقر المشتري به ، واختلفا فى الزيادة ، فادعاهما

(١) كشف الأسرار ج ٤ ص ٣ ، الاعتصام للشاطبى ج ٢ ص ٨٠ ، الأحكام للآمدى ج ٣ ص ٢٠١ .

البائع ، وانكرها المشتري ، والقاعدة العامة أن « البينة على المدعى واليمين على من انكر فلا يمين على البائع ، لأنه المدعى ، وهذا هو القياس ولكن استحسّن أن يحلف البائع ، كما يحلف المشتري ، لأن كلا منهما يدعى شيئا ينكره الآخر فالبايع يدعى الزيادة ، والمشتري يدعى استحقاق القبض ووجوب التسليم بالثمن الذي يقر به ، والبائع ينكر ذلك الاستحقاق فكان كلاهما مدعيا ومدعى عليه فيتحالفان إذا لم يكن ثمة اثبات لأحدهما .

ثانها : معارضة القياس لمصادر شرعية أو أمور أوجب الاسلام مراعاتها وقد قسم الحنفية هذا القسم الى ثلاثة :

١ - استحسان السنة وهو أن يثبت من السنة ما يوجب رد القياس ومن أمثلته ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نسي وهو صائم فأكّل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه ربه وسقاه » (١) .

فالحديث هذا يوجب صحة صوم الناس ، والقياس يوجب فطره ، فأبو حنيفة رد القياس لهذه الرواية .

٢ - استحسان الاجماع وهو أن يترك القياس في مسألة لانعقاد الاجماع على غير ما يؤدي اليه ، وذلك كانعقاد اجماع المسلمين على صحة عقد الاستصناع ، فان القياس يوجب بطلانه ، لأن محل العقد معلوم وقت انشاء العلة ، ولكن العمل في كل الأزمان على صحته فكان اجماعا يترك به القياس وكان عدولا عن دليل الى أقوى منه .

٣ - استحسان الضرورة وهو أن توجد ضرورة تحمل المجتهد على ترك القياس والاخذ به ومن أمثلته تطهير الأحواض والآبار .

قال صاحب كشف الأسرار « لا يمكن صب الماء على الحوض أو البئر ليتطهر ، وكذا الماء الداخل في الحوض ، أو الذي ينبع من البئر يتنجس بملاقاة النجس ، والدلو تتنجس بملاقاة الماء فلا تزال تعود وهي نجسة ، فاستحسنوا ترك العمل بموجب القياس للضرورة المحوجة » (١) .

بعد هذا يتبين لنا أن الاستحسان الذي عمل به أبو حنيفة ليس قولا بالهوى ولا خروجا على النص والقياس . وإنما هو من الاستسكاك بهما ، وأن الاستحسان الذي أخذ به أبو حنيفة إنما كان منعا للقياس من أن يكون تعميم علقته منافيا لمصالح الناس التي قام الدليل الشرعي على اعتبارها ، أو مخالفا لنص أو إجماع ، ونرى مع هذا أن الاستحسان الذي عملوا به يتفق تمام الاتفاق مع ضيع من قال به من الأئمة أمثال الامام مالك رضي الله عنه الذي قال عنه « الاستحسان تسعة أعشار العلم » .

العرف

يطلق العرف على ما تعارف عليه الناس واعتادوه من قول أو فعل لا يخالف نصا من كتاب أو سنة ، كتعارفهم على أن المقصود بالبيت عند الإطلاق البيت الذي يسكنه الناس لا المسجد مع أن المسجد يسمى لغة بيتا قال تعالى « أن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا » وقال تعالى « في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه » .

الأصل في اعتباره :

والأصل في اعتبار العرف دليلا شرعيا قوله تعالى « خذ العفو وأمر بالعرف » فهذه الآية تفيد جواز الاعتداد بالعرف فيما لم يرد فيه نص شرعي ، وما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال : قال رسول الله صلى الله

(١) كشف الأسرار ج ٤ ص ٦ ، وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٤

عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، فإن هذا الحديث يفيد أيضا الأخذ بما تعارف المسلمون على حسنة ما لم ينه عنه كتاب ولا سنة .

العرف عند الحنفية

والعرف أصل من الأصول التي بني أبو حنيفة رضي الله عنه استنباطه ويدل على ذلك ما ذكرناه في صدر كلامنا عن الأصول التي بني عليها مذهبه أن أبا سبيل بن مزاحم قال :

« كلام أبي حنيفة أخذ بالثقة وفرار من القبح ، والنظر في معاملات الناس ، وما استقاموا عليه وصلاح عليه أمورهم ، يمضى الأمور على القياس فإذا قبح القياس ، يمضيها على الاستحسان مادام يمضى له ، إذا لم يمض له رجع إلى ما يتعامل به المسلمون » (١) .

فهذا النص يدل على أن أبا حنيفة كان يأخذ أولا بالقياس أو الاستحسان وهذا إن لم يكن هناك نص في المسألة ، فإذا لم يوجد نظر فيما غلته تعامل الناس ، وتعامل الناس هو العرف الجاري بينهم كما قد روى أيضا عن الكثير من المجتهدين في مذهبه أن العرف أصل ثابت .

قال البيهقي في شرح الاشباه والنظائر « الثابت بالعرف كالثابت بالنص » .

وجاء في المبسوط للسرخسي « الثابت بالعرف كالثابت بالنص » .

العرف المعتبر :

والعرف المعتبر عند أبي حنيفة وصاحبيه هو العرف العظام وهو

ما اعتاده عامة الناس في كافة الأمصار ، كعقد الاستصناع ، ودخول الحمام دون تقدير أجرة •

والعرف العام يخصص به الأثر الظنى ، ويترك به القياس •

ومن أمثلة ذلك ما ورد عن نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يبيع الانسان ما ليس عنده ، ولكن جرى العرف على جواز الاستصناع فكان ذلك التعامل مخصصا للنص وكان النهى فيما عداه •

وإذا كان العرف العام يخصص الأثر فمن باب أولى يترك به القياس لأنه حينئذ يقبح القياس لأن العلل لا تمضى مستقيمة فيه صالحة للتطبيق إذ تكون مجافيه للعرف الذى تعارف عليه الناس وما عليه أمورهم •

أما العرف الخاص وهو ما اعتاده أهل بلد معين ، أو أصحاب مهنة خاصة مع مخالفة بقية بلدان أو أهل الحرف الأخرى لهم فى ذلك كتعارف بعض الصناع على أنهم يضمنون ما عملوا فيه مدة معينة فهو لا يقف أمام النص مطلقا ، ولكن يقف أمام القياس غير المقطوع بعلمته من نص أو ما يشبه النص فى وضوحه وجلالته •

بعد هذا يتبين لنا أبا حنيفة رضى الله عنه اعتبر العرف العام دليلا حيث لا نص ، بل مخصصا لعموم بعض الآثار الظنية فكان فى مذهبه مرونة وقوة ، ولقد طبق علماء المذهب ذلك فى تخريجهم ، فصار المذهب بهذا قابلا للتجديد ، ومتسعا لأطوار الزمان ، واعراف الناس •

د/ محمود أحمد عبد الله

